اقتصاد

مصر: مستوى قياسي للديون الخارجية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وصلت الديون الخارجية في مصر إلى مستوى قياسي في ظل شراهة الحكومة للاقتراض من أجل تخفيف الأزمة المالية الخانقة التي تتعرض لها البلاد، وأدت إلى تهاوي العملة المحلية مقابل الدولار رسمياً. وحسب بيانات رسمية، قفز الدين الخارجي لمصر بقيمة 3,5 مليارات دولار خلال ثلاثة أشهر، مسجلاً نحو 168,04 مليار دولار بنهاية ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، مقارنة مع 164,52 مليار دولار في نهاية سبتمبر/ أيلول من العام نفسه. وقالت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أمس الاثنين، إن الدين الخارجي ارتفع بنسبة 2,1% خلال الربع الأخير من عام 2023، مشيرة إلى ارتفاع الدين بقيمة 9,02 مليارات دولار خلال العام المالي 2022-2023، وذلك من 155,70 مليار دولار إلى 164,72 ملياراً بنهاية يونيو/ حزيران من العام الماضي. وبذلك، تكون ديون مصر الخارجية قد ارتفعت بنسبة 271% منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة عام 2014، إذ كانت لا تتجاوز 45,2 مليار دولار. ومن المقرر أن يؤدي السيسي اليوم الثلاثاء اليمين الدستورية ليبدأ ولاية جديدة مدّتها ستة أعوام، تترافق مع أزمة اقتصادية لم تنتهِ مفاعيلها. وزاد نصيب المواطن المصري من الديون الخارجية إلى نحو 1444,5 دولاراً في الربع الأول من السنة المالية 2023-2024، مقابل 1360,7 دولاراً في الفترة ذاتها من العام المالي السابق. وتبدأ السنة المالية في مصر في بداية يوليو/ تموز من كل عام، وتنتهي آخر يونيو/ حزيران من العام التالي. ويتعين على مصر سداد 34,94 مليار دولار، هي قروض متوسطة وطويلة الأجل في 2024، إضافة لـ30,3 مليار دولار قروضاً قصيرة الأجل، لكن بينها 16 مليار دولار ودائع عربية، و6,7 مليارات دولار لصندوق النقد الدولي. وكان رئيس الوزراء مصطفى مدبولي قد صرح بأن مصر ستتلقى الأسبوع المقبل دفعة أولى من قرض صندوق النقد البالغ مجموعه ثمانية مليارات دولار، فضلاً عن الدفعة الثانية من الإمارات بشأن صفقة مشروع تطوير وتنمية مدينة رأس الحكمة على البحر المتوسط، أوائل مايو/ أيار المقبل. وحظيت مصر بموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد على زيادة برنامج الدعم المالي الممدد من ثلاثة إلى ثمانية مليارات دولار، الأمر الذي يسمح بسحب نحو 820 مليون دولار على الفور. ووافق الصندوق على توسيع نطاق الاتفاق، بعدما تضرر اقتصاد مصر المتعثر بشكل أكبر بسبب الحرب في قطاع غزة، التي أبطأت نمو قطاع السياحة، ودفعت الحوثيين في اليمن إلى شن هجمات في البحر الأحمر، أدت إلى انخفاض إيرادات قناة السويس إلى النصف. كما وقعت مصر اتفاقاً للشراكة مع الإمارات بقيمة 35 مليار دولار، بهدف تطوير منطقة رأس الحكمة، البالغة مساحتها 40 ألفاً و600 فدان بالساحل الشمالي الغربي لمصر، في إطار مساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها من العملة الأجنبية، ما مهّد لاتفاق جديد مع صندوق النقد، أدى إلى خفض جديد في قيمة الجنيه بما يزيد على الثلث. وتراجع الجنيه المصري مقابل الدولار، في 6 مارس/ آذار الماضي، من متوسط 30,85 جنيهاً إلى نحو 50,50 جنيهاً، قبل أن يقوى إلى نحو 47,25 جنيهاً في البنوك الرسمية، علماً أن سعر صرف الدولار كان لا يتجاوز 15,70 جنيهاً قبل عامين.

انتعاش قطاع اللوجستيات في الصين

أظهر تقرير صناعي أصدره الاتحاد الصيني للوجستيات والمشتريات أن قطاع اللوجستيات في الصين شهد انتعاشاً خلال الشهرين الأولين من العام الجاري. وقال الاتحاد إنه خلال الفترة المذكورة، ارتفعت قيمة اللوجستيات الاجتماعية بنسبة 5,9 في المائة على أساس سنوي عند أسعار قابلة للمقارنة لتصل إلى 55,4 تريليون يوان (حوالي 7,81 تريليونات دولار). وأضاف أن معدل النمو كان أعلى بنسبة 3 نقاط مئوية عن الفترة المماثلة من العام المنصرم، مما يظهر انتعاش قطاع اللوجستيات في الصين. وبصورة تفصيلية، تعافت لوجستيات المنتجات الصناعية باطراد، فيما شهدت لوجستيات البضائع المستوردة واستهلاك المقيمين نمواً سريعاً.

(Getty)

حدث في «مصر للطيران»

مصطفى عبد السلام

يوم 8 سبتمبر/أيلول 2019، احتفلت شركة مصر للطيران بوصول أولى طائراتها من طراز إيرباص A220-300 قادمة من كيبيك بكندا، وذلك في إطار ما سمته بخطة الشركة الاستراتيجية نحو تحديث أسطولها، لتضم أحدث الطرازات العالمية، وتضمنت الصفقة شراء 12 طائرة من الطراز قيل إنها ستصل تباعا جميعها حتى يونيو/حزيران عام 2020. وقدرت قيمة الصفقة بنحو 1,2 مليار دولار حيث إن سعر الطائرة الواحدة يزيد عن 91 مليون دولار في المتوسط.

وقتها، قال أحمد عادل، رئيس الشركة القابضة لـ«مصر للطيران»، إن مؤسسته أول شركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والسادسة على مستوى العالم تشغل طائرات من طراز A220 ضمن أسطولها، بل ووصف الطائرة الجديدة بأنها واحدة من بين الطائرات الأكثر تطوراً وابتكاراً على مستوى العالم. وأول من أمس الأحد خرج علينا يحيى زكريا رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران بتصريح لافت قال فيه، إن الشركة قررت بيع تلك الطائرات، وأنها تعاقدت بالفعل على بيع 12 طائرة من طراز إيرباص «A220-300». وبرر صفقة البيع بسبب عدم ملاءمة الطائرات للظروف المناخية، قائلا: «سنستغل حصيلة الصفقة في سداد ثمن قرض شراء الطائرات». ببساطة، وحسب تصريحات كبار مسؤولي «مصر للطيران» فإن الشركة اكتشفت عدم ملاءمة الطائرات للظروف المناخية بعد التعاقد عليها وشرائها وضمها لأسطولها الجوي بأكثر من 55 شهرا، أي ما يزيد على 4 سنوات ونصف، رغم أن مناخ مصر لم يشهد أي تغيرات طوال تلك المدة، كما أن الطائرة لا تسير في أجواء مصر بل تسير في كل أجواء العالم، وهو أمر تأخذه الشركات المصنعة في الاعتبار. السؤال هنا: من الذي اتخذ قرار الشراء وعلى أي أساس، هل تم اعداد دراسات جدوى مالية وفنية توصي بشراء هذه النوعية من الطيران، ومن الذي قرر البيع، وكم ستخسر موازنة الدولة المصرية الذي تعاني أصلا من شح السيولة الدولارية، وهل صحيح أن مصر للطيران اكتشفت أن هذه النوعية من الطائرات بها عيوب فنية، وبالتالي قررت التخلص منها وبأي سعر؟ من المعروف أنه قبل إقدام أي شركة طيران على إضافة الجديد من الطائرات لأسطولها الجوي تتخذ عدة خطوات لضمان اختيار الأفضل من حيث الجودة والسعر وتكلفة الاستحواذ والضمان وقطع الغيار وبرامج الصيانة والملاءمة والتدريب وغيرها. وهذا يتحقق عقب إعداد دراسات جدوى مالية واقتصادية وفنية شاملة تحدد كل شئ بدقة، بداية من نوع الطائرات الجديدة التي سيتم التعاقد عليها والسعة والأسعار والتسهيلات الائتمانية والوقت المناسب للشراء وتكلفة التشغيل ونهاية بمصادر التمويل.

لقطات

الأردن: دعوة لمساندة القطاع السياحي

دعا نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الفنادق حسين هلالات، للوقوف إلى جانب القطاع السياحي، بعد تراجع معدلات الحجوزات ونسب الإشغال في الفنادق جراء تراجع حركة السياحة الوافدة إلى المملكة جراء العدوان الإسرائيلي على غزة. وقال لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن القطاع السياحي يشكل ما نسبته 16 بالمئة من الناتج المحلي، ويعمل فيه 60 الف موظف بشكل مباشر، مشيرا إلى أن الوضع الحالي الذي يعاني منها القطاع، يؤثر بشكل مباشر على العاملين والموردين والمستثمرين. وثمن ما سماها «الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة.

أرباح غير مسبوقة لـ«مطاحن الكويت»

حققت شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية أرباحاً غير مسبوقة في عام 2023، بارتفاع سنوي 47% عند 76,69 مليون دينار، مقابل 52,09 مليون دينار ربح عام 2022، وفق بيان أمس الاثنين. وقال نائب رئيس مجلس إدارة الشركة عبد الحميد محمد توفيقي، إن حقوق المساهمين بلغت في العام الماضي 635,99 مليون دينار بزيادة 12% قياسا بمستواها في 2022 البالغ 565,49 مليون دينار. وذكر في بيان، ارتفاع إجمالي أصول الشركة عام 2023 بنسبة 8% عند 782,26 مليون دينار، مقارنة بـ722,41 مليون دينار في العام السابق له، مع نمو المبيعات 6% إلى 708,58 مليون دينار.

أسهم المالي والخدمات ترتفع بمؤشر مسقط

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الاثنين، مرتفعًا 0,6 بالمائة، بإقفاله عند مستوى 4663,3 نقطة، رابحًا 27,59 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة أول من أمس. ودعم المؤشر العام ارتفاع القطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 1,46 بالمائة، مدفوعاً بارتفاع سهم المدينة للاستثمار بنسبة 9,8 بالمائة، وارتفع سهم عمان والإمارات للاستثمار القابضة بنسبة 9,72 بالمائة. وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم ظفار للتامين على المتراجعين امس بنسبة 7,95 بالمائة. وارتفع مؤشر قطاع الخدمات 0,63 بالمائة.

مؤشر دورة الأعمال... تراجع بالضفة وانهيار في غزة

رام الله ـ **العربي الجديد**

أظهرت نتائج «مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال» لشهر مارس/ آذار 2024، استمرار التراجع في المؤشر الكلي لفلسطين وبقاءه ضمن أدنى مستوياته، مسجلاً تاقصاً 12,1 نقطة، مقارنة مع 1,8 نقطة في سبتمبر/ أيلول 2023 قبل بداية العدوان. وتأتي هذه النتائج في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على الأراضي الفلسطينية، وهو ما أدى في المحصلة إلى استمرار تراجع قيمة المؤشر في الضفة الغربية، مقابل انهياره في قطاع غزة. وحسب بيان لسلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي)، تراجع المؤشر الكلي في الضفة الغربية، من 4,8 نقاط في سبتمبر/ أيلول 2023 إلى -6,2 نقاط في مارس/ آذار 2024. إذ انخفض مؤشر الصناعة (من 4,2 إلى-2,5)، ومؤشر الإنشاءات (من 0,2 إلى-1,4)، ومؤشر التجارة (من 0,9 إلى -2,9)، وكذلك مؤشر النقل والتخزين (من 0,9 إلى 0,2)، في مقابل ارتفاع مؤشر الزراعة (من -2,2 إلى0,3)، واستقرار مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عند0,1 نقطة، ومؤشر الطاقة المتجددة عند -0,1 نقطة.

وأفاد أصحاب المنشآت المستهدفة في الضفة الغربية بارتفاع مستويات الإنتاج والمخزون والمبيعات، مقارنة مع فبراير/ شباط 2024. كما جاءت توقعات أصحاب المنشآت إيجابية إزاء مستويات الإنتاج والتوظيف للأشهر الثلاثة المقبلة.

أما على صعيد غزة، فقد تسبب العدوان الاسرائيلي المستمر بآثار تدميرية وكارثية، وشل الحياة بكافة جوانبها في القطاع. ووفقاً للتقديرات، وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة، وانعدام مقومات الحياة، يتوقع أن يبقى المؤشر لقطاع غزة عند أدنى مستوياته، وأن يصل إلى نحو ناقص 100 نقطة خلال فترة العدوان الإسرائيلي المستمرة منذ بداية أكتوبر/ تشرين أول 2023 قال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الحكومي في تقرير سابق، إن الاقتصاد الفلسطيني تكبد خسائر في الإنتاج تقدر قيمتها بـ2,3 مليار دولار خلال الأشهر الأربعة الأولى لعدوان الاحتلال الإسرائيلي. وأوضح الإحصاء أن هناك توقفاً شبه تام في عجلة الإنتاج لمنشآت القطاع الخاص في قطاع غزة، وتراجعاً غير مسبوق في الضفة الغربية. وخسر قطاع غزة 86% من إنتاجه الطبيعي خلال الفترة نفسها، أي بما يعادل 810 ملايين دولار، وهو ما سينعكس سلباً على الإيرادات العامة في فلسطين، حسب جهاز الإحصاء.

زراعة

تدشين موسم الحصاد
قمح السودان يتحدى الحرب

وسط زخات الرصاص واستمرار الحرب، دشنت ولاية الجزيرة السودانية موسم حصاد القمح الشتوي رغم ضراوة الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تحدت ولاية الجزيرة (وسط السودان)، ظروف الحرب وحالة الفلتان الأمني والاضطرابات التي تشهدها البلاد بتدشين حصاد محصول القمح للموسم الشتوي بمحليتي المناقل والقرشي. وتعتبر ولاية الجزيرة البالغة مساحتها نحو 25 ألفا و500 كيلومتر مربع، سلة غذاء السودان، لكونها تضمّ أكبر مشروع في أفريقيا، وهو مشروع الجزيرة الزراعي. ويأتي ذلك، وسط خسائر باهظة تكبّدها القطاع الزراعي بسبب الحرب المتواصلة منذ منتصف شهر إبريل/ نيسان من العام الماضي بين الجيش وقوات الدعم السريع، حيث يعاني المزارعون من صعوبات في الحصول على الإمداد الكافي من المياه للزراعة، بالإضافة إلى ضعف التمويل وعقبات التسويق في ظل تفاقم الصراع العسكري. وفي الأسبوع الماضي، تم تدشين موسم حصاد القمح بحضور مسؤولين سودانيين وممثلين عن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والشرطية بالولاية وهيئة العمليات التي أشرفت على تأمين المحصول حتى مرحلة حصاده.

مدير قسم المنسي الزراعي فيصل خالد كشف أن متوسط الإنتاجية لهذا العام بلغ بالقسم بين 15 – 17 جوالاً للفدان، فيما أكد محافظ مشروع الجزيرة إبراهيم مصطفى أن الإدارة قامت بتوفير المحروقات بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات الصلة بكميات تكفي الحصاد، كما تم توفير بعض المدخلات عبر البنك الزراعي، معلناً وضع خطة لإصلاح الري يشارك فيها المزارعون والمختصون من ذوي الخبرات التسويقية والتمويلية وذلك للنهوض بالمشروع.

وكشف مصطفى في تصريحات صحافية أخيراً، أن الدولة وعدت بتمويل زراعة 150 ألف فدان قول صويا، مشيراً إلى أن السعر المقدّر لجوال القمح سيحقق للمزارع فائدة تبلغ 20% بعد حسم الكلفة الزراعية. وأقر وزير الزراعة السوداني أبو بكر البشرى أخيراً، بحدوث فجوة في محصول القمح قوامها 600 ألف طن، بسبب الحرب وتقلص المساحات المستهدف زراعتها، ما أدى لصعوبة تغطية الإنتاج المحلي الاستهلاك العالي له، خاصة مع استمرار الحرب واعتداءات مليشيا الدعم السريع على مشروع الجزيرة ونهب ممتلكاته، وهو المشروع الزراعي الأكبر بالبلاد والذي تبلغ مساحته 230 ألف فدان. وقال الوزير السوداني إن إنتاج القمح بلغ 377 ألف طن فقط في المناطق المروية.

وشهد مشروع الجزيرة سرقات وتدميراً لمعظم بناه التحتية عقب سيطرة قوات الدعم السريع على مدينة «ود مدني»، عاصمة ولاية الجزيرة، وسط السودان، ما سبّب صعوبة في متابعة العملية الزراعية وفقدان الموسم الشتوي. وتصاعدت تحذيرات مختصين وعاملين في القطاع الزراعي من حصول فجوة غذائية حادة بسبب ضرب مقومات الزراعة بالمشروع الذي يعتمد عليه السودان في توفير جزء كبير من احتياجات البلاد من المنتجات الغذائية. وقال مراقبون في الشأن الزراعي لـ«العربي الجديد»، إن تطاول أمد الحرب يؤدي لانهيار القطاع الزراعي وتراجع إنتاجيته بسبب شح التمويل، وعدم توفر المدخلات الزراعية عامة يؤدي لانعدام الأمن الغذائي وانتشار المجاعة، داعين للإسراع بإيقاف الحرب ووقف عمليات تجويع الشعب.

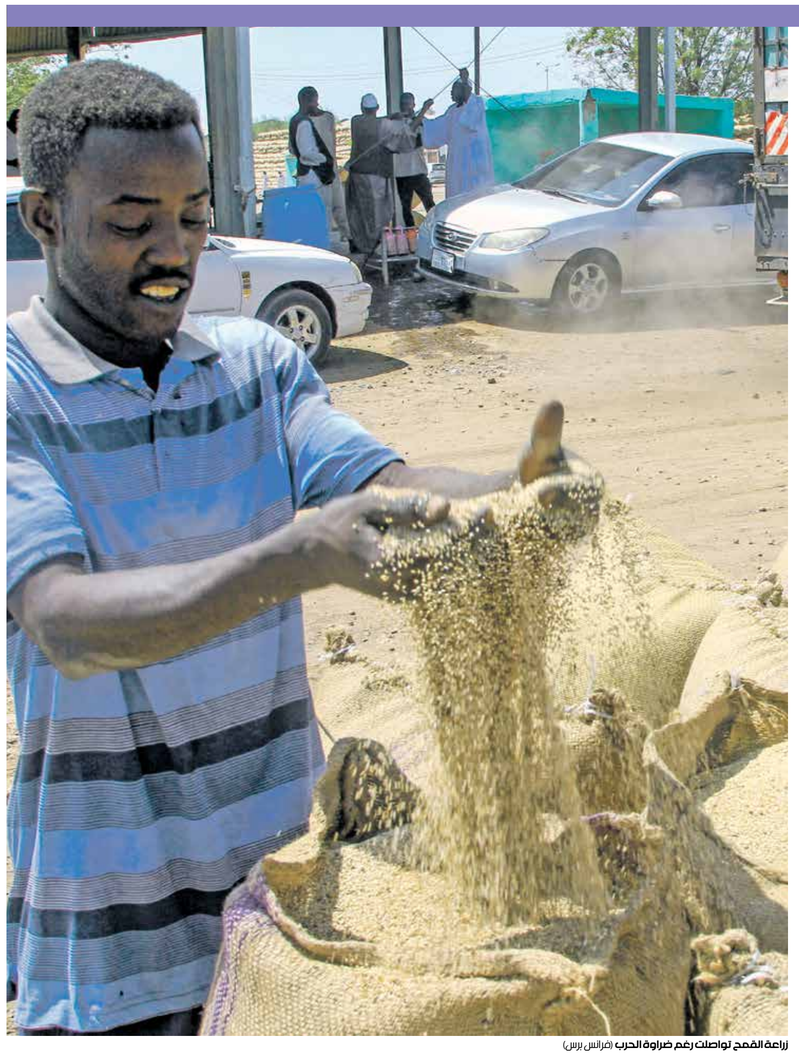
زراعة القمح تواصلت رغم ضراوة الحرب (فرانس برس)

وقال المزارع محمد الباقر لـ«العربي الجديد»، إن استمرار الحرب وارتفاع تكاليف الإنتاج تسببا في تقلص المساحات المزروعة بالقمح، وخروج عدد كبير من المستثمرين الزراعيين عن دائرة الإنتاج. وأشار الباقر إلى أن القمح من المحاصيل الاستراتيجية التي يجب أن تعطى أولوية في التمويل من قبل الجهات الرسمية، كبنك السودان المركزي ووزارة المالية، تجنبا لحدوث فجوة فيه.

ومن جانبه، طالب المزارع في منطقة المناقل النعمة محمد، في حديثه لـ«العربي الجديد»، الحكومة بحل مشاكل المنتجين ووضع أسعار تركيز للقمح تشجيعية لهم ليتمكنوا من سداد مديونياتهم في التمويل وتجنب الإعسار المالي، ودعا إلى زيادة المخزون الاستراتيجي عبر شراء كل المنتج من القمح لسد الفجوة الحالية بسبب طول أمد الحرب، والتي أدت لنهب وتدمير كبير في أصول وممتلكات المزارعين بمشروع الجزيرة والمناقل. وقال عضو تجمّع مزارعي الجزيرة والمناقل مصطفى الطريفي، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، إن الحرب أحدثت خسائر كبرى بمشروع الجزيرة، وأدت إلى انعدام المقومات الزراعية للموسم الشتوي الذي بدأ التحضير له متأخراً بسبب تأخر تسلّم المزارعين للتقاوي (البذور). وأضاف الطريفي: هناك مزارعون تسلموا التقاوي ولم يتمكنوا من الزراعة، وكذلك الذين لم يجدوا المال لإكمال العمليات الزراعية وفشلوا في تنفيذ عمليات نثر السماد للقمح، وأضاف: الآن مصير الزراعة في المشروع صار مجهولاً، وقد نُهبت المخازن ودُمّرت المكاتب وسُرقت الآليات الزراعية.

20%
أكد محافظ مشروع الجزيرة إبراهيم مصطفى أن الدولة وعدت بتمويل زراعة 150 ألف فدان قول صويا، مشيراً إلى أن السعر المقدّر لجوال القمح سيحقق للمزارع فائدة تبلغ 20% بعد خصم التكلفة الزراعية.

الأردن

إجراءات لتعزيز سلاسل التوريد

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

ما تزال الحكومة الأردنية تتابع إجراءاتها لضمان انتظام عمل سلاسل التوريد ومواجهة تداعيات عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة واضطرابات البحر الأحمر وباب المندب، وبما يضمن إدامة توفير السلع للسوق المحلي من مناشئ مختلفة وعدم حدوث نقص في أي منها. وحسب مسؤول أردني، فإن المخاطر التي تهدد سلاسل التوريد في هذه الفترة مستمرة وأجور الشحن في ازدياد، وبعض شركات الملاحة العالمية أوقفت توريد السلع إلى المنطقة من خلال مضيق باب المندب والبحر الأحمر بسبب الاضطرابات. وقال المسؤول لـ«العربي الجديد» إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ساهمت في معالجة عدم انتظام سلاسل التوريد والحد من انعكاس ارتفاع أجور الشحن على الأسعار محليا. وأشار إلى استمرار العمل بالإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة أي تداعيات قد تنعكس على سلاسل التوريد، ومن ذلك تسريع إجراءات التخليص على السلع الموردة للأردن، ووضع سقوف لأجور الشحن بغرض احتساب الرسوم الجمركية وتخفيض رسوم التخزين في المستودعات الحكومية.

من جانبه، قال عضو غرفة تجارة الأردن علاء ديرانية لـ«العربي الجديد» إن سلاسل التوريد تعمل بشكل جيد والسلع توزد للأردن تباعا، ولا يوجد نقص في أي سلعة، لكن حركة التسوق متدنية وشبه معدومة في بعض الأسواق. وأضاف أن الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص نجحت في مواجهة تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واضطرابات الشحن البحري واختلال سلاسل التوريد بعض الوقت، ما أدى للمحافظة على المخزون الاستراتيجي من السلع، خاصة الغذائية منها، وتنوع وتعدد مصادر التوريد. وقال إن مخزون السلع كاف ومريح، والقطاعات التجارية والإنتاجية تعمل بأقصى طاقاتها لتلبية احتياجات السوق المحلي وتعزيز المخزون الغذائي من مختلف السلع، سواء المنتجة محليا أو المورّدة من مناشئ مختلفة. مدير عام الجمارك الأردنية جلال القضاة كان قد أوعز بتشكيل لجنة لمتابعة سير العمل في المراكز الجمركية والحدودية، فيما يخص انسيابية وتسهيل نقل البضائع والإجراءات الجمركية للمحافظة على المخزون واستمرارية سلاسل التوريد، في ظل الظروف الإقليمية لمعالجة أي عقبات أو تحديات بشكل فوري ومتابعة إجراءات تخليص البضائع ميدانيا من قبل هذه اللجنة. وأكد القضاة ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتسهيل على التجار واختصار عاملي الوقت والجهد، والاستفادة من المشاريع الريادية التي تبنتها الدائرة في هذا المجال لتخليص البضائع بأسرع وقت ممكن، مع ضمان سلامة الإجراءات الجمركية سواء للبضائع الواردة أو الصادرة أو الترانزيت. وتأتي هذه الإجراءات بحسب القضاة للتعامل مع الظروف الإقليمية وتسهيل عملية التبادل التجاري وضمان استمرارية سلاسل التوريد والمحافظة على المخزون الاستراتيجي لبعض المواد الأساسية، بالشراكة مع القطاع الخاص ونقابة أصحاب شركات التخليص.

وقال رئيس غرفة صناعة الأردن فتحي الجغبير إن بعض الصناعات وصلت إلى حد الاكتفاء الذاتي مثل منتجات الألبان والأجبان واللحوم والدواجن وبيض المائدة وتعبئة وتنقية المياه، والمواد الغذائية والبقولية المعلبة وغيرها. وأكد الجغبير أنه يمكن اعتبار زيادة الطلب على المنتجات الوطنية بمثابة فرصة نوعية في إثبات قدرتها ومساهمتها الفاعلة وتنافسيتها من ناحية الجودة والكفاءة، ما يتطلب العمل على جملة من الإجراءات الفورية التي تعزز من قدرة المنتجات على زيادة حصتها في السوق المحلي والعالمي، خاصة في ظل تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي التي تستهدف العديد من الأنشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي، بما يضمن نمو الاقتصاد الوطني ونهضته.

لا وجود لأزمة سلع غذائية في الأسواق (Getty)

تقارير عربية

اسواف

رفع أسعار الطاقة يقتل الصناعة السورية

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تزايدت تكاليف الإنتاج على الصناعيين السوريين، بعد رفع أسعار المحروقات والكهرباء أخيراً، ما زاد من الخسائر، وأفقد المنتجات المحلية المنافسة خارج الحدود. وأدى ذلك إلى هجرة المستثمرين الصناعيين إلى دول الجوار، وبالتالي تراجعت الصادرات بشكل ملحوظ خلال الفترات الأخيرة. وحسب الصناعي السوري محمد طيب العلو لـ«العربي الجديد»، ينذر ارتفاع تكلفة الإنتاج بإغلاق المزيد من الأعمال، بعد مراحل تخفيض الإنتاج وتقليص عدد العمال التي يناور خلالها الصناعيون منذ سنوات من أجل البقاء على قيد الحياة. ويقول العلو إن تراجع القدرة الشرائية بالسوق المحلي دفع كثير من الصناعيين إلى تخفيض مواصفات المنتجات، الأمر الذي أدى إلى خسارة المنافسة مع الإنتاج المماثل، (العربي والصيني والتركي)، خاصة بقطاع الألبسة والمنسوجات. واعتبر أن نهج حكومة بشار الأسد بالرفع المتتالي لأسعار حوامل الطاقة دفع كثيرين للهجرة إلى مصر خلال الفترة الأخيرة، بعد هجرة كبار الصناعيين إلى تركيا والأردن. المضمون والتحذير ذاته يكرره نائب رئيس غرفة صناعة حلب، عبد اللطيف حميدة بقوله: «صناعتنا الوطنية بين مطرقة الحكومة وسندان أسعار المشتقات النفطية ويحق لنا كقطاع اقتصادي وطني أن نسأل الفريق الحكومي بكل شفافية عن العقلية التي يدار بها اقتصادنا وصناعتنا الوطنية، خصوصاً مع تراكم المشكلات التي باتت دون حل وتحولت من مشكلات طارئة إلى عقبات مستعصية». ويضيف حميدة لموقع «أثر برس» بدمشق: «لقد وصلت أسعار المشتقات النفطية إلى مستويات قياسية، بل وأعلى من الأسعار العالمية والدول المجاورة مع تدني جودتها وخصوصاً لمادة الفيول، ما زاد من أوجاع صناعتنا الوطنية وأدخلها في حالة عنها الكهرباء إلى 2400 ليرة للكيلو واط. وبررت حكومة الأسد على لسان مدير عام المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، أحمد سلامنة، أن الهدف من رفع أسعار الكهرباء الصناعي هو التقليل من الخسائر التي تتكبدها المؤسسة، وليس الهدف ربحاً كما يقال، موضحاً أن تعديل الأسعار يأتي بناء على متغيرات ظرفية تتعلق بأسعار الوقود وارتفاع تكاليف الإنتاج. وادعى خلال تصريحات أن تكلفة الكيلو الواط تزيد على 2500 ليرة سورية في حين يقدم للمستهلك بـ 1900 ليرة. ويرى الاقتصادي السوري، عماد الدين المصيخ، أن «ذهنية الجباية» هي المسيطرة على عقلية وأداء حكومة بشار الأسد، بصرف النظر عن أثر رفع تكاليف الإنتاج على استمرار عمل المنشآت أو امتصاص البطالة أو حتى قدرة الإنتاج السوري على المنافسة بالأسواق الداخلية أو الخارجية. ويضيف المصيخ لـ«العربي الجديد» أن رفع أسعار المازوت والفيول دفع من تبقى من المنشآت بسورية للتوجه إلى الكهرباء، ولكن اليوم وبعد رفع أسعارها، المتوقع أن تتراجع الطاقة الإنتاجية وترى تسريحاً للعمالة ومن ثم إغلاق وربما الهروب من سورية إلى دول الجوار، مبدياً أسفه على قتل الصناعة السورية وبمقدمتها النسيج والألبسة التي كانت رائدة فيها على مدى عقود.

ويشير الاقتصادي السوري إلى أن التضييق على الصناعيين والتجار سيزيد من هجرة الأموال والمنشآت، مقدراً حجم الأموال السورية التي هاجرت بعد ثورة عام 2011، بنحو 160 مليار دولار، وأهم الدولة التي هاجرت إليها لبنان ومصر وتركيا والإمارات. وحول أثر رفع أسعار حوامل الطاقة على أسعار المنتجات بالسوق السورية يضيف المصيح أن الصناعيين لن يتحملوا الخسائر وسيتوجهون لرفع أسعار المنتجات، ولكن لا يوجد قوة شرائية لدى أكثر من 90% من السوريين، الأمر الذي ينذر بكارثة على جميع الأطراف.

زيادة تكاليف الإنتاج تدفع المستثمرين إلى الهجرة لدول الجوار

عامل سوري في مصنع لصب المعادن (دليل سليمان/فرانس برس)

بورصة الكويت الأولى خليجياً

ارتفع مؤشر مورغان ستانلي الخليجي بنسبة 1,1% في الربع الأول من عام 2024 بعدما قابل المكاسب التي حققها المؤشر في فبراير/ شباط بعض الخسائر خلال الشهرين الآخرين. وواصلت بورصة الكويت احتفاظها بمركز الصدارة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بمكاسب بلغت نسبتها 7,5% في الربع الأول من العام، تلتها دبي والسعودية بمكاسب 4,6% و3,6% على التوالي.

وعلى جانب الأسواق المتراجعة، جاء مؤشر سوق قطر للأوراق المالية في الصدارة بفقده 9,1% من قيمته، يليه مؤشر سوق أبوظبي العام الذي انخفض بنسبة 3,7% في الربع الأول من عام 2024، حسب تقرير وحدة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة كامكو للاستثمار، الصادر أمس الاثنين.

مصر

فشل بيع تأشيرات الحج بالدولار

القاهرة ـ **عادل صبري**

فشلت وزارة السياحة المصرية في بيع 25 ألفاً و900 تأشيرة حج عرضتها بسعر 5000 دولار، على المواطنين الراغبين في أداء الفريضة، مع التجاوز عن سابقة السفر خلال السنوات الماضية. تمكن عدد محدود من شركات السياحة من بيع التأشيرة بالدولار، لنحو 2100 مواطن فقط، رغبوا في السفر مع ذويهم، خلال الموسم المقبل، للتغلب على قيود المنع من السفر التي تفرض على الراغبين في أداء الفريضة، بنظام القرعة، المتبع مع باقي الحجاج، البالغ تعدادهم 62 ألف حاج، لصغر السن أو عدم وجود محرم برفقة السيدات أو تكرار الحج لمرة واحدة في العمر.

خسائر فادحة

طلبت الشركات تعديل كشوف المسافرين للحج، واستمرار إجراءات توثيق العقود لحجز أماكن الحجاج في مكة والمدينة والمشاعر بمنى وعرفات، إلى شهر شوال المقبل، لمواجهة حالة الارتباك التي تعرضت لها عمليات «التفويج» للمسافرين.

أدى القرار إلى خسائر فادحة واضطراب المركز المالي بالشركات التي وافقت على تسويق رحلات الحج بالدولار، حيث ألزمتها الحكومة بدفع قيمة التأشيرة كاملة قبل تخصيصها للشركة، في حساب بنكي خاص باسم وزارة المالية، كما تسبب الإجراء في إهدار فرصة الحج لنفس أعداد التأشيرات غير المباعة، حيث رصدت السلطات السعودية 28 ألف تأشيرة مجانا أمام المصريين إضافية على حصة الحج عن موسم 1444 هجرية، لتتولى الحكومة توزيعها على المواطنين الراغبين في أداء الحج دون شروط مسبقة. وأوقفت الحكومة قبول طلبات الحج عبر نظام القرعة بوزارتي الداخلية والتضامن الاجتماعي، في شهر فبراير/ شباط الماضي، أعقبها بأسبوعين غلق باب الحجز للحج عبر شركات السياحة، مع استمرار بيع التأشيرات بالدولار إلى نهاية الخميس الماضي.

ارتفاع تكلفة السفر

ترفض وزارة السياحة تعديل قوائم المسافرين، بما يسمح للشركات بإضافة حجاج جدد بين كشوف الحاجزين، بينما وافقت الوزارة على لجوء الشركات إلى دمج أكثر من مجموعة تابعة لعدة شركات للسفر في فوج واحد، وتعديل أسماء المشرفين على الرحلات، مع ضرورة وجود مشرف على الأقل بكل فوج لا يتعدى 50 حاجا. وأدت مصادر بغرفة شركات السياحة أن تراجع معدلات البيع لتأشيرات الحج بالدولار، سببه الارتفاع الهائل بتكلفة السفر للحج، بما يوازي ضعف تكلفة السفر للموسم السابق، بسبب التراجع بقيمة الجنيه، أمام الريال السعودي والدولار، ولجوء الشركات إلى تدبير العملة من السوق السوداء لدفع تكاليف الإقامة عند سعر 63 جنيها للدولار أو 18 جنيها للريال، مع عدم قدرة الأفراد والشركات على تدبير 5000 دولار قيمة التأشيرة المجانية. وقد بدأت شركات السياحة ببيع برامج الحج بسعر 240 ألف جنيه للحج البري والاقتصادي، و450 ألف جنيه لمستوى 5 نجوم، فجاءت تكلفة التأشيرة المباعة بالدولار موازية لتكلفة الرحلة الأصلية، دون الحصول على أية خدمات مادية موازية للقيمة الدولارية.

مشكلة تدبير الدولار

عوّلت الحكومة على بيع التأشيرات للحصول على عوائدها في تمويل صندوق تنشيط السياحة والآثار ودعم وزارة المالية في مواجهة الشح الكبير بالعملة الصعبة، بينما الزمت شركات السياحة بتدبير الريال أو الدولار اللازم لتمويل رحلات الحج والعمرة عبر موارد ها الخاصة، أو البنوك الرسمية. ووافقت وزارة السياحة على استمرار إصدار تأشيرات العمرة، للموسم الجاري، في شهر شوال المقبل، ولحين تحديد السلطات السعودية موعدا لغلق باب الحصول على التأشيرات أمام شركات السياحية. كما قررت الوزارة استمرار تلقي طلبات تنظيم العمرة من الشركات على بوابة العمرة، التي تديرها اللجنة العليا للسياحة والحج بالوزارة، التي تتولى استخراج تأشيرة العمرة «بار كود» للمعتمرين، لحين انتهاء الموسم، منتصف شهر ذي القعدة المقبل. لكن الشركات المنظمة للعمرة فوجئت بتوقف البنوك الرسمية المكلفة من قبل الحكومة بتدبير الريال أو الدولار، عن توفير العملة الصعبة للشركات، نهاية الأسبوع الماضي، رغم حصولها على 16% عمولة إضافية على قيمة البيع، والعودة لنظام الانتظار في قوائم العملاء الراغبين في شراء العملة الصعبة. وقد أثار التوجه مخاوف لدى الشركات، من عدم قدرتها على دفع أقساط تكاليف الإقامة والسفر للمعتمرين ورحلات الحج المقبلة، المقررة للأطراف المناظرة بالمملكة السعودية، بما دفع بعض الشركات إلى عمل مقاصة لبيع ما لديها من أماكن متاحة لإقامة ووسائل النقل الجماعي السعودي، للتخلص من أعبائها المالية، وخفض الخسائر المتوقعة.

أخبار العرب

هبوط الصناعات غير النفطية في المغرب

شهد مؤشر أسعار الإنتاج بالصناعات التحويلية غير النفطية بالمغرب، تراجعًا بنسبة 0,5 خلال شهر فبراير/ شباط الماضي، على أساس شهري. وأرجعت مندوبية التخطيط المغربية؛ وفق بيانات رسمية حول أسعار الإنتاج الصناعي والطاقة والإنتاج المعدني باستثناء صناعة تكرير البترول، ذلك إلى تراجع أسعار 3 قطاعات. وتراجعت أسعار الصناعات الغذائية بنسبة 1,9 بالمائة، وانخفض صنع منتجات من المطاط والبلاستيك بنسبة 1,7 بالمائة، وتراجع التعدين بنسبة 0,8 بالمائة. وفي المقابل، ارتفع مؤشر صناعة المشروبات بنسبة 0,5 بالمائة. وفي نجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين بنسبة 0,8 بالمائة، والصناعة الكيماوية بنسبة 0,1 بالمائة، وصنع الآلات والتجهيزات بنسبة 0,1 بالمائة. وحول الرقم الاستدلالي للصناعات الاستخراجية، وإنتاج وتوزيع الكهرباء، وإنتاج وتوزيع الماء، أشارت المندوبية إلى استقراره خلال الشهر.

فائض ميزان المدفوعات القطري يتراجع

تراجعت قيمة فائض ميزان المدفوعات لدولة قطر خلال عام 2023 بنسبة 43,47% سنوياً؛ بضغط الحساب الجاري، سجل ميزان المدفوعات القطري فائضاً في العام المنصرم بقيمة 14,185 مليار ريال (3,928 مليارات دولار)، مقابل 25,092 مليار ريال (6,947 مليارات دولار) في عام 2022. وحسب بيانات مصرف قطر المركزي، فقد ضغط على ميزان المدفوعات تراجع فائض الحساب الجاري - يشمل السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية- 42,22% عند 132,75 مليار ريال في 2023؛ قياساً بمستواه في العام السابق له البالغ 229,75 مليار ريال.

ويعود تراجع الحساب الجاري لتراجع فائض حساب السلع 29,88% مسجلاً 248,69 مليار ريال، مقابل 354,69 مليار ريال في عام 2022، فضلاً عن ارتفاع عجز حساب الخدمات 14,59% عند 42,85 مليار ريال بالعام السابق، عن قيمتها البالغة 37,39 مليار ريال في 2022. وقابل ذلك، تراجع عجز حسابي الدخل والتحويلات الجارية في العام السابق.

أخبار العالم

نمو صادرات كوريا الجنوبية من السيارات

أظهرت بيانات صناعية أن صادرات كوريا الجنوبية من السيارات خلال الشهرين الأولين من هذا العام تجاوزت 10 مليارات دولار. وبلغت الصادرات المجمعة لشركات تصنيع السيارات الخمس في البلاد، بما في ذلك «هيونداي موتور» و«كيا»، 10,4 مليارات دولار خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى فبراير/ شباط، وفقا للرابطة الكورية لشركات تصنيع السيارات (KAMA). ويمثل الرقم نموا بنسبة 9,4% على أساس سنوي مقارنة بالعام الماضي. ووصل إجمالي الصادرات إلى 41,668 سيارة، بزيادة 4,8% عن عام 2023. وسجلت شركة «هيونداي موتور» زيادة بنسبة 7% لتصل إلى 4,65 مليارات دولار، أو 44,8% من إجمالي الصادرات خلال الفترة المذكورة. وارتفعت صادرات شركة «كيا» بنسبة 2,5% لتصل إلى 4,17 مليارات دولار.

الصين: ربط محطة مايردانغ للطاقة الكهرومائية

تم ربط الوحدة الأولى من محطة مايردانغ للطاقة الكهرومائية، وهي المنشأة الأعلى ارتفاعا من نوعها على الروافد العليا من النهر الأصفر، بالشبكة الكهربائية في مقاطعة تشينغهاي، شمال غربي الصين، أمس الاثنين. وتقع المحطة على ارتفاع يبلغ متوسطه 3300 متر في ولاية هاينان ذاتية الحكم لقومية التبت في تشينغهاي، وتبلغ قدرتها المركبة الإجمالية 2,32 مليون كيلوواط، وهي مزود رئيسي للكهرباء في مشروع «نقل الطاقة الكهربائية من الغرب إلى الشرق». ومن المتوقع أن تولد محطة مايردانغ للطاقة الكهرومائية، في المتوسط، 7,3 مليارات كيلوواط في الساعة من الكهرباء سنويا. ويمثل بناء المحطة علامة فارقة في تنمية الطاقة الجديدة بمقاطعة تشينغهاي، حسب وكالة شينخوا.

مال وسياسة

مددت حكومة الاحتلال الإسرائيلي حزمة التعويضات للشركات السياحية في مدينة إيلات على البحر الأحمر جنوباً ومنطقة البحر الميت في الجانب الفلسطيني المحتل، وسط استمرار الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحرب

تكاليف استمرار الحرب

إسرائيل تمدد تعويضات السياحة... ولا أفق لانحسار الخسائر

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تتواصل خسائر القطاعات السياحية والتجارية بشكل خاص في إسرائيل وسط استمرار الحرب، ما دعا حكومة الاحتلال إلى تمديد حزمة تعويضات للشركات العاملة في مدينة إيلات على البحر الأحمر جنوباً والجزء الفلسطيني المحتل على البحر الميت شرقاً، وسط استمرار الأضرار الاقتصادية التي لا تلوح في الأفق نهاية قريبة لها.

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن الحكومة أقرت في اجتماعها، الأحد، تعويضات الشركات في المناطق السياحية عن الأضرار التي لحقت بإيراداتها خلال شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط الماضيين. وستتمكن الشركات في إيلات ومنطقة البحر الميت من الحصول على تعويض وفقاً للصيغة التي تم بها تعويض الشركات في بقية أنحاء البلاد في الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي. ويكون هذا التعويض إذا انخفض الدخل بنسبة 20% فأكثر، حيث يكون مبلغ التعويض متفاوتاً بحسب انخفاض الدخل. وأظهرت البيانات الإسرائيلية عمق الخسائر التي تتكبدها المنشآت السياحية والتجارية، حيث تسبب إجلاء عشرات الآف الإسرائيليين من البلدات والمستوطنات المتاخمة لقطاع غزة جنوباً والمناطق الشمالية الحدودية مع لبنان وإسكانهم في الفنادق بالعديد من المناطق في تراجع مداخيل هذه المنشآت. كما تعاني الأعمال التجارية في المدن السياحية من انخفاض حاد في دخلها. ووفق شركة «SBA» المتخصصة في خدمات الدفع، هوى نطاق استخدام بطاقات الائتمان في إيلات بنسبة 60% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي مقارنة بفترة ما قبل الحرب. وعلى الرغم من تراجع حدة التدهور في استخدام بطاقات الائتمان خلال الشهرين الأولين من العام الجاري، إلا أنها لا تزال بعيدة عن المعدل الطبيعي، حيث تسجل هبوطاً يصل إلى 30% مقارنة بما قبل الحرب. ولا تلوح في الأفق نهاية للأضرار التي تتعرض لها المنشآت السياحية والتجارية الملاحية في إيلات تحديداً، إذ تتكرر الهجمات على المدينة التي ظلت لعقود ماضية بوابة انتعاش للاقتصاد الإسرائيلي. وأعلن جيش الاحتلال، فجر أمس الاثنين، تضرر مبنى في إيلات في هجوم بجسم طائر، وفق ما نقلت وسائل إعلام إسرائيلية. ولم يذكر البيان المبنى الذي جرى استهدافه. وأعلنت جماعة «المقاومة الإسلامية في العراق» مسؤوليتها عن الهجوم.

ويقع ميناء إيلات على الطرف الشمالي للبحر الأحمر وكان من أوائل الموانئ التي تأثرت بعدما غيرت شركات الشحن مسار السفن لتجنب هجمات الحوثيين في اليمن على السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر وغيرها المتجهة نحو إسرائيل. وأعلنت إدارة الميناء في مارس/ آذار الماضي عزمها على تسريح نصف الموظفين البالغ عددهم 120 موظفاً. ويتعامل الميناء بشكل أساسي مع واردات السيارات وصادرات البوتاس القادمة من البحر الميت، ويعد أصغر حجماً مقارنة مع ميناءي حيفا وأسدود على البحر المتوسط. لكن ميناء إيلات، الذي يقع بجوار الميناء الساحلي الوحيد للأردن في العقبة، يوفر لإسرائيل بوابة إلى الشرق دون الحاجة إلى الملاحة في قناة السويس. ووفق بيانات البنك الدولي، فإن التجارة السلعية لإسرائيل مثلت 34,6% من ناتجها المحلي خلال العام 2022، والذي بلغ نحو 522 مليار دولار. وبلغت قيمة الصادرات السلعية الإسرائيلية حوالي 73,8 مليار دولار، فيما وصلت الواردات إلى 107,2 مليارات دولار. ويحسب دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، فإن موانئ إسرائيل فرغت في ذلك العام بضائع حمولتها 40,6 مليون طن، فيما حملت للخارج بضائع بلغت حمولتها 18,2 مليون طن. أما عن الأفراد الذين مروا عبر الموانئ التجارية لإسرائيل، فقد تم تقديرهم بنحو 378 ألفاً في 2022. وهو ما قد يدفع لفقد إسرائيل جانباً مهماً من حصتها في نقل الأفراد بحرياً، سواء كان ذلك بغرض التجارة أو السياحة. والتجارة البحرية لإسرائيل لا تجري فقط من خلال سفنها فقط. ولكن قد تتم من خلال سفن مملوكة لدول أو شركات أخرى. بين أكتوبر/ تشرين الأول ديسمبر/ كانون الأول 2023، انكمش الاقتصاد الإسرائيلي بنحو 20% على أساس سنوي، مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، أي أكثر من ضعف الانكماش الذي توقعه بنك إسرائيل المركزي بعد أيام من اندلاع الحرب. وفي الفترة نفسها، كان أكثر من 750 ألف شخص، أو سدس القوة العاملة، عاطلين من العمل، وكثير منهم من جنود الاحتياط أو الذين تم إجلاؤهم من المستوطنات والمناطق القريبة من قطاع غزة الواقعة في مرمى المقاومة الفلسطينية جنوباً أو المناطق الشمالية مع الحدود اللبنانية التي تشهد اشتباكات مع حزب الله. وفي فبراير/ شباط الماضي، خفضت وكالة «موديز» العالمية التصنيف الائتماني لإسرائيل للمرة الأولى على الإطلاق، وذلك بسبب الانعكاسات السلبية الواسعة لكلفة الحرب على عجز الموازنة ومعدلات الاقتراض. ولا تلوح في الأفق نهاية قريبة لحجم الأضرار التي يتعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي. وبحسب ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، عن تقرير لبنك إسرائيل المركزي حول التحديات التي تواجه الاقتصاد بعد الحرب، فإن المشكلة الأساسية تكمن في التكاليف المستمرة بسبب الحرب التي وصفها بأنها «حدث أمني مختلف تماماً عن كل جولات الحرب السابقة». ويشير الاقتصاديون في بنك إسرائيل إلى أن «الحرب في غزة هي أزمة فريدة من نوعها بالنسبة لإسرائيل»، وحذروا بشكل خاص من أنه «من المتوقع أن تكون للأزمة الحالية عواقب وخيمة على المدى المتوسط والطويل، وهو ما يجعل التعافي أكثر صعوبة، لا سيما على خلفية الانقسام الاجتماعي في إسرائيل في هذه الفترة».

ووفق بنك إسرائيل، فإن التغيير في النظرة الأمنية سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الموازنة الأمنية والميزانيات المصاحبة لها، لافتا إلى أن زيادة الإنفاق الدفاعي ستتطلب زيادة في مصادر دخل الحكومة (أي زيادات ضريبية) أو الإضرار بالإنفاق المدني (أي تخفيضات في الميزانية). وكلا الأمرين قد يحجب إمكانات النمو الاقتصادي. إذ إن إيقاف مشاريع البنية التحتية العامة المدنية يشكل ضرراً طويل الأمد على الإنتاجية والاقتصاد بشكل عام.

البناء والزراعة والسياحة

أكد التقرير السنوي لبنك إسرائيل المركزي الصادر الاحد الماضي، ان تأثير الحرب على الاقتصاد كان واضحا على عدة مستويات في الربع الاخير من 2023، لكن الضرر الأشد طاول قطاعات البناء والزراعة والسياحة، حيث انخفض الاستهلاك الخاص والاستثمار بشكل حاد وتراجعت الصادرات. ولفت التقرير وفق «يديعوت احرونوت» الى ان عجز الموازنة العامة ارتفع الماضي الى 4,1% من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بفائض 2022.

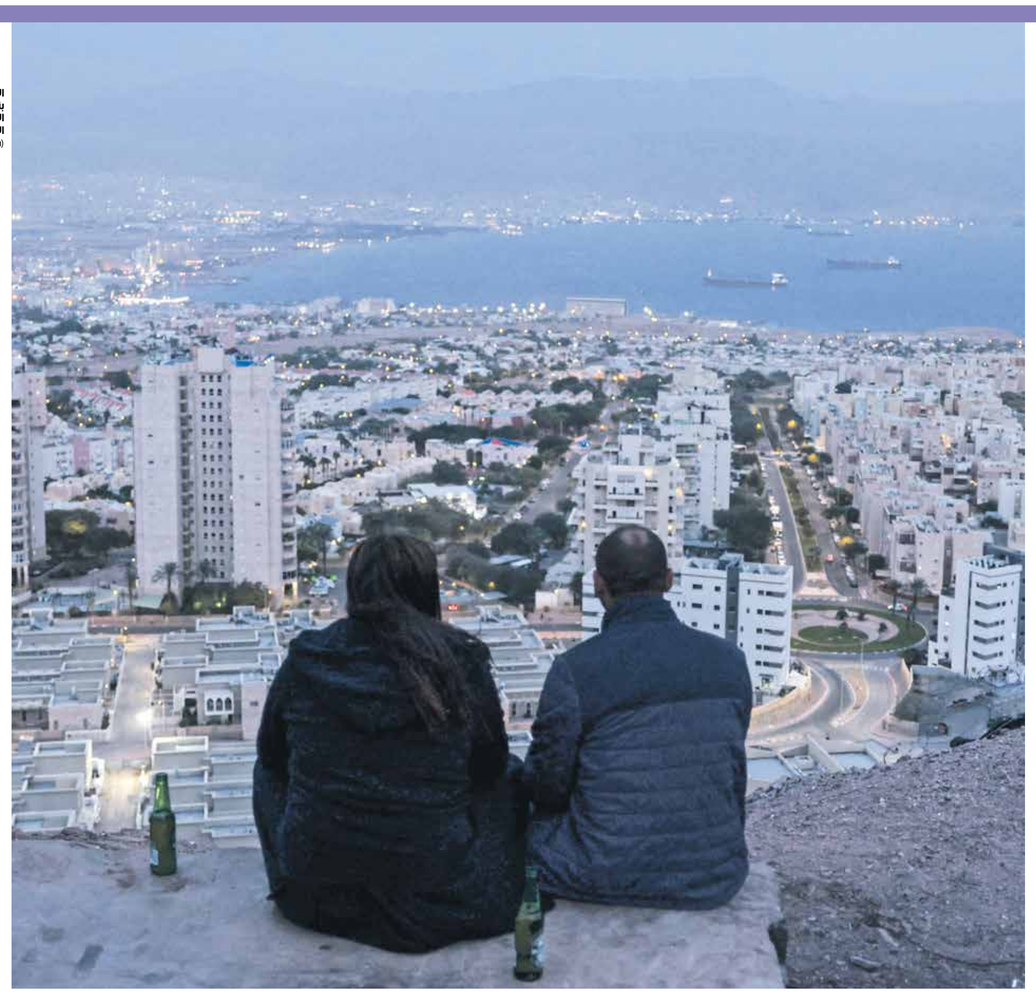

الاقتصاد انكمش بنحو 20% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2023 (فرانس برس)

بنك إسرائيل يتوقع عواقب اقتصادية وخيمة على المديين المتوسط والطويل

العملات المشفرة تغذي تجارة الظل الروسية

باتت العملات المشفرة وسيلة روسية للتحايل على العقوبات الغربية الواسعة التي طاولت نظم الدفع الروسية وتعاملاتها التجارية الخارجية، وفق تحقيق أميركي

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تحولت منصات العملات المشفرة ولا سيما «تيثر» إلى أدوات لتمرير صفقات تجارية وتسليحية لروسيا بعيداً عن شباك العقوبات الغربية الواسعة على موسكو في أعقاب غزوها أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022. ونشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أمس الاثنين، تحقيقاً مطولاً تناولت فيه كيف غذت العملات المشفرة تجارة الظل الروسية من أجل شراء ما يعرف بـ«السلع ذات الاستخدام المزدوج» التي تدخل في صناعة الطائرات من دون طيار والمعدات عالية التقنية.

وأشارت الصحيفة إلى أن عملة «تيثر» المشفرة أصبحت عنصراً لا غنى عنه في تعاملات الظل الروسية، إذ تساعد الشركات ووسطاء التجارة في روسيا في الالتفاف حول العقوبات الغربية، حيث يقوم المستوردون بتحويلات بالروبل إلى حسابات مصرفية روسية يديرها وسطاء، يحولون بدورهم الروبل إلى عملة «تيثر» من أجل سداد قيمة الشحنات للموردين في أماكن مثل الصين والشرق الأوسط.

وتضغط وزارة الخزانة الأميركية على الكونغرس لتمرير تشريع يمنحها القدرة على حظر التعاملات بالعملات المشفرة المقومة بالدولار الأميركي مثل «تيثر». وفي الأسبوع الماضي، أدرجت الوزارة في قائمتها السوداء شركة في موسكو دخلت في شراكة مع بنك روسي خاضع للعقوبات لتقديم مدفوعات تعتمد على عملة «تيثر». وقال بريان نيلسون وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية في بيان: «تتجه روسيا بصورة متزايدة إلى آليات دفع بديلة للتحايل على العقوبات الأميركية ومواصلة تمويل حربها ضد أوكرانيا». ووفق الصحيفة الأميركية فإن أحد المهربين على حدّ وصفها ويدعى أندريه زفريف لجأ إلى عملة «تيثر» لتمرير صفقة في هونغ كونغ أواخر عام 2022 لمصلحة شركة كلاشينكوف، أكبر شركة مصنعة للأسلحة الصغيرة في روسيا، حيث كانت في حاجة إلى قطع كهربائية للطائرات بدون طيار، وذلك في وقت كانت الولايات المتحدة تحاول وقف مثل هذه الصفقات، كما أن البنوك الصينية كانت تتجنب المدفوعات من روسيا خشية العقوبات الأميركية.

وبحسب «وول ستريت جورنال» فإن زفريف استخدم أموال كلاشينكوف إلى مورده في هونغ كونغ. وبعد عدة أشهر عرض الرجل على مجموعة من الروس الخدمة نفسها، وكتب في محادثة على تطبيق تيليغرام أن «الدفع بالعملات المشفرة كان مثالياً بالتأكيد».

واستندت الصحيفة في تحقيقها عن دور «تيثر» في التجارة الروسية إلى مقابلات مع أشخاص مشاركين مباشرة، إلى جانب آلاف الرسائل على تطبيق الدردشة «تيليغرام» التي يتبادلها الوسطاء والمستوردون. وأشارت إلى أنها تحققت من التفاصيل الواردة في حساب زفريف من خلال مقابلات مع شركائه وسجلات استيراد والضرائب الروسية، إذ أظهرت السجلات سلسلة توريد للإلكترونيات تربط بين مورد زفريف في هونغ كونغ، شركة «كينيكس سيميكونداكتور»، والشركة الروسية التابعة لشركة «كلاشينكوف». ووفق التحقيق فإن «تيثر» تعد العملة المشفرة الأكثر تداولاً، إذ يجري تداول ما يصل إلى 120 مليار دولار منها يومياً، وغالباً ما يعادل هذا التداول ضعف عملة «بيتكوين» الأشهر عالمياً.

وفي ما يتعلق بآلة الحرب التي يقودها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أصبحت هذه الأداة لا غنى عنها، فهي تساعد الشركات الروسية على الالتفاف حول العقوبات الغربية. ولم ترد شركة «TETHER HOLDINGS» المصدرة لعملة تيثر والمسجلة في جزر فيرجن البريطانية على أسئلة تتعلق باستخدام العملة في الصفقات الروسية، كما لم تعلق شركة كلاشنكوف الروسية، وفق «وول ستريت جورنال».

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، قالت الشركة المصدرة لعملة «تيثر» إنها بدأت سياسة طوعية لتجميد المحافظ الرقمية المستخدمة لنقل الرموز الخاصة بها، المرتبطة بالكيانات الخاضعة للعقوبات. وأخبرت «تيثر» لاحقاً أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي في رسالة أن لديها «تفانياً لا يتزعزع للإسهام إيجابياً في النظام البيئي المالي العالمي».

تداول ما يصل إلى 120 مليار دولار يومياً من عملة «تيثر»

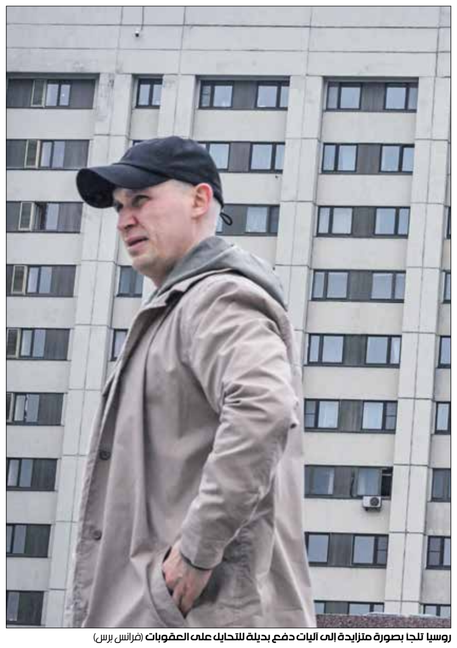

روسيا تلجأ بصورة متزايدة إلى آليات دفع بديلة للتحايل على العقوبات (فرانس برس)

صعود قياسي يزيد الذهب بريقاً

لندن ـ **العربي الجديد**

سجلت أسعار الذهب مستوى قياسياً جديداً، أمس الاثنين، وسط توقعات بتحقيق مكاسب إضافية خلال الفترة المقبلة بدعم من احتمالات خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسعار الفائدة وتصاعد التوتر الجيوسياسي. الواردة في حساب زفريف من خلال مقابلات مع شركائه وسجلات استيراد والضرائب الروسية، إذ أظهرت السجلات سلسلة توريد للإلكترونيات تربط بين مورد زفريف في هونغ كونغ، شركة «كينيكس سيميكونداكتور»، والشركة الروسية التابعة لشركة «كلاشينكوف». ووفق التحقيق فإن «تيثر» تعد العملة المشفرة الأكثر تداولاً، إذ يجري تداول ما يصل إلى 120 مليار دولار منها يومياً، وغالباً ما يعادل هذا التداول ضعف عملة «بيتكوين» الأشهر عالمياً.

وفي ما يتعلق بآلة الحرب التي يقودها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أصبحت هذه الأداة لا غنى عنها، فهي تساعد الشركات الروسية على الالتفاف حول العقوبات الغربية. ولم ترد شركة «TETHER HOLDINGS» المصدرة لعملة تيثر والمسجلة في جزر فيرجن البريطانية على أسئلة تتعلق باستخدام العملة في الصفقات الروسية، كما لم تعلق شركة كلاشنكوف الروسية، وفق «وول ستريت جورنال».

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، قالت الشركة المصدرة لعملة «تيثر» إنها بدأت سياسة طوعية لتجميد المحافظ الرقمية المستخدمة لنقل الرموز الخاصة بها، المرتبطة بالكيانات الخاضعة للعقوبات. وأخبرت «تيثر» لاحقاً أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي في رسالة أن لديها «تفانياً لا يتزعزع للإسهام إيجابياً في النظام البيئي المالي العالمي».

فضلاً عن عمليات الشراء القوية من جانب البنوك المركزية، خاصة في الصين، واتجاه المستهلكين إلى شراء المعدن الأصفر وسط الأزمات المستمرة في أكبر اقتصاد آسيوي، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. وتباطأ مؤشر التضخم الأساسي المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، وهو مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، خلال فبراير/شباط، وفقاً لما أظهرته بيانات رسمية صادرة يوم الجمعة الماضي. وهذا يعزز الحجة الداعية إلى خفض تكاليف الاقتراض، على الرغم من اللهجة الحذرة للبنك المركزي الأميركي. بعد ظهور بيانات التضخم، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، إن الأرقام «تتوافق كثيراً مع توقعاتنا». وتظهر أسواق المقايضة فرصة بنسبة 61% لخفض الفيدرالي لأسعار الفائدة في يونيو/حزيران المقبل، ارتفاعاً من 57% يوم الخميس الماضي. وعادةً ما تكون أسعار الفائدة المنخفضة إيجابية في ما يخص الذهب. من جانبه، قال وارن بارتسون، رئيس استراتيجية السلع الأولية في شركة «أي جي غروب» الاستثمارية، إن «بيانات التضخم، وتعليقات باول خاصة، قدمت دفعة أخرى لأسعار الذهب، مع تزايد اقتناع السوق بأن الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ بخفض أسعار الفائدة في يونيو/ حزيران. ولن يتطلب الأمر الكثير من المحفزات لرؤية هذه الخطوة على المدى القصير».

وارتفعت أسعار الذهب الفورية بنسبة 1,2% لتصل إلى 2257,61 دولاراً للأونصة خلال تعاملات، أمس، في سنغافورة، بعد ارتفاعها بنسبة 3% الأسبوع الماضي. وكان الطلب على الذهب في الصين بارزاً في الأشهر الماضية، فقد عزز البنك المركزي الصيني احتياطياته من الذهب في كل شهر من الأشهر الـ16 الماضية. إضافة إلى ذلك، حاز شراء الذهب شعبية كبيرة بين الشباب الصيني. وحظيت الآفاق الإيجابية للمعدن النفيس بتأييد عدد كبير من البنوك الرائدة، من بينها بنك «جيه بي مورغان» الذي أكد خلال الشهر الماضي أن المعدن النفيس كان اختياره الأول في أسواق السلع الأساسية، وقد يصل سعر الأونصة إلى 2500 دولار هذا العام. كما تتوقع مجموعة «غولدمان ساكس» إمكانية وصول السعر إلى 2300 دولار للأونصة.

بنك «جيه بي مورغان» يتوقع ارتفاع الذهب إلى 2500 دولار للأونصة

ارتفاع الإقبال على الذهب وسط الأزمات الاقتصادية والتوتر الجيوسياسي (Getty)

رؤية

مكاسب متزايدة لدعوات مقاطعة السلع الإسرائيلية

أحمد ذكر الله

لا تزال دعوات مقاطعة منتجات الكيان الصهيوني والدول الداعمة للاحتلال في حربه على غزة تحقق مكاسب جديدة في العديد من دول العالم مع استمرار الحرب الهمجية على أهلنا في القطاع. في المقابل أضحت دعوات المقاطعة اعتيادية داخل الدول العربية والإسلامية مع توالي الشدائد والملمات، وأحياناً ما تُقابل بالتسفيه والتشويه والتثبيط. وقد بدأت دعوات المقاطعة مع الغزو الأميركي للعراق عام 2003 ثم توالت بعد ذلك مع كل اعتداء على المقدسات الإسلامية، خاصة حرق المصحف الشريف في السويد والدنمارك والرسوم المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم في فرنسا وغيرها من الدول. والحقيقة أن الزخم الشعبي الذي تكتسبه دعوات المقاطعة يتناسب طرداً مع حجم الكبت الذي تمارسه السلطات على التحركات الشعبية المتطلعة للدفاع عن مقدساتها وأرضها. ولكن لا يمكن إنكار أن دعوات التثبيط والتسفيه من النتائج وتشويهها تخلق مناخاً من التشويش على الجماهير العريضة الممنوعة من التعبير بحرية عن آرائها، وعن اتخاذ مواقف عملية تجاه قضاياها العادلة، ولا يتبقى أمامها إلا خيار المقاطعة خياراً أخيراً يمكّنها من الانخراط في أدنى درجات المقاومة الممكنة. ومن بين دعاوى التثبيط عن المقاطعة، الادعاءات بأنها تضر بالاقتصاديات الداخلية للدول التي تقوم جماهيرها بالمقاطعة حيث ستضر المبيعات، ومن ثم ستخسر الشركات وتضطر إلى تقليص الوظائف، مما يعني وقوع الضرر على جمهور المعارضين أنفسهم. وللأسف لم يقدم المتخصصون سواء في الاقتصاد أم في العلوم الشرعية آراء متكاملة تنتشل تلك الجماهير من حيرتها وتغلق الأبواب أمام المثبطين والطوابير المحلية المجهزة لخدمة الأجندات الأجنبية.

وعلى سبيل المثال فتحت مقاطعة شركات المشروبات الغازية الداعمة للكيان الصهيوني الباب واسعاً أمام مضاعفة مبيعات علامات تجارية محلية توارت طويلاً تحت ضربات تسويقية كاسحة من الشركات العالمية، وهو الأمر الذي يبين ببساطة أن العمال المفصولين من فروع الشركات العالمية سيجدون فرصاً وظيفية جديدة في شركات وطنية، بالإضافة إلى مكاسب الاقتصاد الوطني بعدم تحويل الأرباح إلى الخارج والحفاظ على النقد الأجنبي الشحيح من الأساس، وكذلك بالتأكيد توجيه ضربات موجعة إلى الشركات المتبجحة بدعم الكيان.

عموماً نحن أمام نوعين من الشركات يمكن أن تشملهما دعوات المقاطعة: الأول مقاطعة فرع من فروع الشركة الأم، والحالة هنا بسيطة وواضحة حيث سيلحق الضرر بالفرع، ثم الشركة الأم التي تتكون أرباحها من مجموع أرباح فروعها.

والثانية مقاطعة شركة مملوكة لمستثمر محلي حاصلة على امتياز استخدام العلامة التجارية للشركة الأم، وعادة ما تدفع مبلغاً محدداً من المال للشركة الأم، أما عند توقيع العقد، فإن الشركة الأم لن تخسر شيئاً، في حين يخسر المستثمر المحلي الذي يوظف العمالة ويشتري منتجات محلية لتشغيل مشروعه، وبالتأكيد ستكون المقاطعة في هذه الحالة ظاهرياً ضارة لهذا المستثمر. ولكن تجدر الإشارة أن السائد في امتياز استخدام العلامات التجارية هو دفع مبلغ مقدم، بالإضافة إلى تحويل نسبة من الأرباح السنوية، أي إن الشركة الأم تتضرر كذلك.

والحالة السابقة تحتاج إلى الجهود البحثية في المجال الاقتصادي، فمثلاً يمكن للشركات المتضررة أن تنشر الجزء من التعاقد الذي يؤكد عدم تحويل نسبة من الأرباح السنوية، أو البحث في إمكانية إحلال علامات تجارية محلية أو غير ذلك، مع تقدير ممنهج للضرر الناجم عن كل خيار، كما يحتاج الأمر إلى اجتهاد فقهي من مجامع فقهية ذات مصداقية لدى القطاعات الواسعة من الجماهير العربية والإسلامية. ولا شك أن حسم تلك الإشكاليات اقتصادياً وفقهياً سيدعم نتائج دعوات المقاطعة والتي باتت السلاح الأخير في أيدي الجماهير الممنوعة قسراً عن المشاركة، خاصة أن دعوات المقاطعة تراكمت وتنامت مكاسبها في الحرب الاجرامية الدائرة على أهلنا في غزة.

في نهاية مارس/آذار الماضي، صدر حكم مهم من محكمة استئناف باريس وهي الدرجة القضائية الأعلى في فرنسا، مفاده أن الدعوة إلى مقاطعة المنتجات المستوردة من إسرائيل هي جزء من حرية التعبير السياسي، يأتي ذلك استكمالاً للحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يوم 11 يونيو/ حزيران 2020 بناء على المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تقضي بقانونية دعوات مقاطعة بضائع الكيان. وكانت تلك الأحكام استجابة للجوء 11 شخصاً تابعين لحملة « بي دي إس فرانس» والتي تدعو إلى مقاطعة دولة إسرائيل بوصفه محتلاً وسحب الاستثمارات منها، إلى المحكمة الأوروبية بعد إدانتهم بتهمة التحريض على التمييز الاقتصادي ضد الأفراد بسبب انتمائهم إلى دولة ما. وومن هنا يُعدّ صدور تلك الأحكام انتصاراً كبيراً لنشطاء المقاطعة بعد أن ملأت الفراغ التشريعي الفرنسي والأوروبي بشأن دعوات المقاطعة والتي كانت تستغله الحكومات لزجر النشطاء وترهيبهم ومنعهم عن تلك الدعوات. ويوجود تلك الأحكام وتشابكها مع حالة الغضب المتصاعد عالمياً من الاجرام الصهيوني، من المؤكد أن تكتسب دعوات المقاطعة الاستمرار والتصاعد، الأمر الذي سيقضي على ما تبقى من الصورة المزيفة التي طالما روّجها الكيان بكونه واحة للحرية والديمقراطية.

وجّهت حملات المقاطعة ضربات مؤلمة إلى الشركات التي تبجحت بإعلانها تقديم الدعم المالي للكيان الصهيوني، وقد تجلى ذلك في خسائر بمليارات الدولارات وتدهور حاد لقيم الأسهم المتداولة في البورصات العالمية، بالإضافة إلى إغلاق العديد من الفروع في عدة دول. وقد تكبدت شركة ماكدونالدز خسائر ضخمة، حيث خسرت نحو سبعة مليارات دولار من قيمتها بعد تصريح المدير المالي بأن المبيعات الدولية ستواصل الانخفاض في الربع الحالي 2024، وذلك تحت ضغط الصراع الجاري في الشرق الأوسط، وضعف الطلب في الصين، كما تكبدت ستاربكس خسائر بقيمة 11 مليار دولار بعد شهر واحد فقط من بداية الحرب على غزة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني